الرئيس التنفيذي: استثمار إمكانيات الشباب نحو مشاريع ريادية ونهج العمل قائم على التشارك

الأمانة السورية للتنمية توقع مع جامعة دمشق اتفاقية لتأسيس وتشغيل حاضنة (نمو) التقنية كأحد الصروح التعليمية العصرية

رئيس جامعة دمشق لـ«الوطن»: الحاضنة تشمل ٣ اختصاصات بشكل أولي وتفعيل عملها خلال الشهرين القادمين

فادي بك الشريف
تصوير: مصطفى سالم

وقعت الأمانة السورية للتنمية ممثلة بالرئيس التنفيذي شادي الإلشي اتفاقية مع جامعة دمشق ممثلة برئيسها الدكتور محمد أسامة الجبان لتأسيس وتشغيل «حاضنة نمو التقنية» ضمن كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية بالجامعة، كأحد الصروح التعليمية العصرية التي تربط البحوث العلمية بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتخلق بيئة داعمة تفاعلية ومحفزة تؤمن بفكر الشباب الجامعي السوري بشكل عام، وتتبناها لتصبح مشاريع تقنية ريادية تفتح آفاقاً اقتصادية واسعة مولدة للتدخل ولفرص العمل، لإغناء القطاع الاقتصادي والتنمية المجتمعية عبر الحلول التكنولوجية الفعالة، ما سينعكس إيجاباً على المجتمع كله.

وأكد رئيس الجامعة أهمية الاتفاقية ودورها الكبير في تأهيل ومساعدة مجموعة كبيرة من الشباب المتميزين في جامعة دمشق لتأهيلهم للبدء بالأعمال ليكونوا جزءاً أساسياً بالنهوض الشامل في المجتمع، مضيفاً: الاتفاقية تعتبر بداية ونقطة مضيئة للتعاون بين الجامعة والأمانة.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت إلى الحاضنة بشكل أولي تركز على ٣ اختصاصات تشمل الهندسة الميكانيكية والكهربائية والهندسة المعلوماتية والكلية التطبيقية لطلابها في مرحلتي الإجازة والدراسات العليا، على أن يفعل عمل الحاضنة خلال الشهرين القادمين بشكل كامل.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي للأمانة السورية للتنمية: ضمن الطاقة الاستيعابية للحاضنة من الممكن احتضان ١١ مشروعاً، لكن الأمر متوجه نحو التوسع بالعدد، مع العمل على استثمار إمكانيات الشباب نحو مشاريع ريادية اقتصادية، تقنية، علماً أن هذا يشكل فرصة غير مسبوقة لمواكبة التسارع العلوماتي والنهوض بالمجتمع، وهذا يتطلب جهوداً مكثفة وتشاركية بين كل الجهات لإيجاد بيئة ريادية مبدعة، تمنح الشباب فرصاً قيادية لإثبات الذات كخطوة أولى تمهد للبدء بحياتهم العملية ومسارهم المبني والمساهمة في تحقيق التنمية في مجتمعاتهم.

وأضاف الإلشي: إن تأطير التعاون مع الجامعة بإطلاق الحاضنة هو نجاح جديد سيضاف إلى النجاح المشترك بين الجهتين، ولاسيما أن نهج عمل الأمانة السورية للتنمية قائم على المشاركة والتشارك.

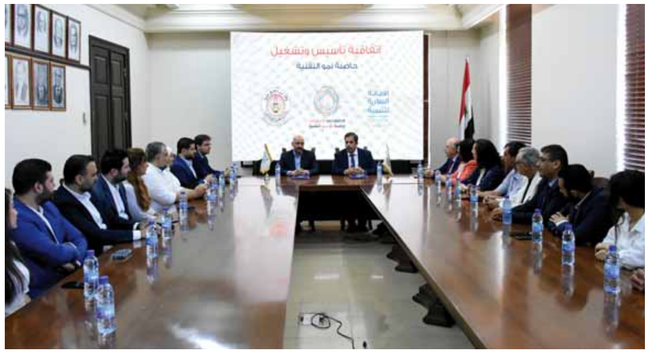

وحول سؤال «الوطن» فيما يخص التمويل، لفت ورقوزق إلى أن الجامعة والأمانة السورية للتنمية أمنت التمويل والمكان المناسب مع تقديم كل الدعم والتسهيلات ووجود عدد من التجهيزات والمخابر، علماً أنه لا سقف للتمويل وإنما حسب حاجة المشروع، علماً أن هذا الموضوع سيتم دراسته.

هذا وتتيح الحاضنة عند استيفاء كل شروط القبول، الانطلاق لتطوير أفكار الشباب وتحويلها لنماذج ومشاريع جاهزة للاحتضان.

هذا وتتولى الحاضنة متابعة المشاريع وتزويد الطلاب بالاستشارات العلمية التخصصية وتأمين مختبرات وأماكن مجهزة مخصصة لهم لتحويل نماذج مشاريعهم إلى شركات ناشئة تعود عليهم بالربح المادي وترفع سقف طموحاتهم.

وتأتي الاتفاقية التي وقعت في مبنى رئاسة الجامعة، انطلاقاً من ركائز عمل الأمانة كمؤسسة مجتمعية رائدة تؤمن أن المستقبل ترسمه وتبنيه الطاقات الشابة وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة بكل أشكالها من خلال استخدام التكنولوجيا واستثمار الفرص والتشبيك مع الشركاء المحليين والدوليين لخلق مساحات تتبنى ثقافة الإبداع كطريقة عمل، والابتكار كأسلوب لتخطي الحواجز وحل المشكلات، كما تستند هذه الاتفاقية إلى المكانة المرموقة والدور العريق لجامعة دمشق كأقدم صرح تعليمي يؤهل الشباب لمكانة علمية عليا ويربط البحوث العلمية بالواقع الاجتماعي والاقتصادي بما ينسجم مع الرؤية الوطنية المستقبلية.

> مدير الحاضنة لـ«الوطن»: التمويل وفق حاجة المشروع وهناك تسهيلات إضافية

مجلس محافظة اللاذقية يكرم منظمة أرض الإنسان لمساهمتها بشراء أرض لإقامة وحدات سكنية للمتضررين من الزلزال

اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، أهمية العمل الإغاثي والجهود المبذولة من المجتمع المحلي لتجاوز تداعيات كارثة الزلزال، وذلك إلى جانب الجهود الحكومية وكل الجهات في المحافظة.

وخلال الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظة اللاذقية بدورته العادية الرابعة التي حضرها المحافظ عامر هلال، كرم المجلس منظمة أرض الإنسان الإيطالية لدورها في خطة الاستجابة لتجاوز تداعيات الزلزال الذي ضرب المحافظة في شباط الماضي، بمساهمتها في شراء أرض ضمن قرية اسطامو بريف القرداحة لإقامة مشروع وحدات سكنية للمتضررين من الكارثة.

وقال حبيب: إن مجلس محافظة اللاذقية يقدر المساهمة النبيلة للمنظمة في العمل الإغاثي وبرامج عملها القائمة على التوعية والتعليم وأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي ومساهمتهم في شراء أرض بقرية اسطامو تبنى عليها مساكن للمتضررين في القرية.

وبعد معاناة المتضررين من الزلزال في قرية اسطامو لعدم بدء تنفيذ مشروع سكن مؤقت بعد أن هدمت منازلهم بفعل الكارثة، وما سلطت «الوطن» الضوء عليه حول تأخر المشروع لعدم تأمين أرض لإقامة المشروع الذي يدعمه الهلال الأحمر الإماراتي بإقامة ٨٥ وحدة سكنية، قدمت منظمة أرض الإنسان هبة مالية لبلدية قمّين –التابعة لها اسطامو– لشراء الأرض ووافقت وزارة الإدارة المحلية ورئاسة الحكومة على نقل الملكية لانطلاق المشروع.

ممثل منظمة أرض الإنسان محمد عزيز علي أكد لـ«الوطن»، أن المنظمة تساهم بمبلغ نقدي لشراء أرض ليتم بناء سكن بديل ومؤقت لمتضرري الزلزال في اسطامو إضافة لمشاريع عدة مقترحة بما يخدم المحافظة وأهلها وهي مشاريع قيد الدراسة وحسب الحاجة وتوفر الميزانيات.

وأشار علي إلى العمل على توزيع مواد إغاثية مباشرة بعد الزلزال، منوهاً بعودة عدة أنشطة إلى المناطق المنكوبة في اللاذقية والقرداحة والحفة، إضافة إلى العمل على تأهيل مدارس كمراكز إيواء وتأهيل مدارس، ومدارس متضررة من الزلزال، وتوزيع قسائم غذائية ومساعدات نقدية ومواد إغاثية للنساء والأطفال.

ونوّه ممثل المنظمة بتوسع العمل في سورية حصراً بسبب الحاجة الماسة وقلة المنظمات الدولية العاملة في سورية لتقوم بأنشطة في قطاعات الحماية والصحة والإعاقة والأمن الغذائي والتعليم وسوء التغذية والمساعدات النقدية.

ولفت إلى أن المنظمة بصدد توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، والعمل على كامل الأرض بحسب الحاجة من طاقم عملها بما تضمه من خبراء ومتطوعين، منوهاً بالمشاريع المستقبلية التي ستعمل عليها المنظمة إلى جانب أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي.

بدوره أكد رئيس بلدية قمّين منهل طالب لـ«الوطن»، أهمية البدء بمشروع السكن المؤقت للتخفيف من معاناة المتضررين جراء الزلزال وتأمين مساكن لهم خلال أقرب وقت، منوهاً بأن مساحة الأرض نحو ١٠ دونمات، ويتم العمل على تجهيز الموقع لانطلاق المشروع.

مدير التعليم لـ«الوطن»: الهدف تشجيع الدفع الإلكتروني وضبط الأقساط المدرسية

الحكومة تلزم المؤسسات التعليمية الخاصة في جميع مراحلها بفتح حسابات مصرفية

محمود الصالح

كشف مدير التعليم في وزارة التربية عماد هزيم أن الوزارة بصدد البدء بتطبيق قرار رئاسة مجلس الوزراء المتعلق باستيفاء الرسوم الدراسية لطلاب التعليم العالي للجامعات العامة والخاصة، وكذلك أقساط تسجيل الطلاب لدى المؤسسات التربوية الخاصة، من خلال الحسابات المصرفية حصراً، موضحاً أن القرار يعتبر نافذاً من بداية العام الدراسي /٢٠٢٣-٢٠٢٤/.

وقال هزيم في تصريح لـ«الوطن»: في ظل التوجه الحكومي نحو الدفع الإلكتروني وتبسيط الإجراءات والمعاملات، يأتي هذا القرار الذي يلزم كلاً من وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية باستيفاء كل الرسوم الدراسية لطلاب التعليم العالي للجامعات العامة والخاصة من خلال الحساب المصرفي الخاص بالطالب، ويستثنى من ذلك الطالب الجامعي الذي لم يتم /١٨/ سنة من عمره، كما نص القرار على عدم قبول رسوم تسجيل الطلاب لدى الجامعات العامة والخاصة إلا من خلال الحسابات المصرفية حصراً، وكذلك أكد وجوب قيام جميع المؤسسات التربوية الخاصة (مدارس، معاهد، مخابر... إلخ) بفتح حساب مصرفي عائد للمؤسسة لدى أحد المصارف العاملة، وذلك في حال عدم امتلاكها حساباً مصرفياً، واستيفاء أقساط تسجيل الطلاب لدى المؤسسات التربوية الخاصة حصراً، ويعتبر القرار نافذاً اعتباراً من بداية العام الدراسي /٢٠٢٣-٢٠٢٤/.

وأضاف هزيم إنه حرصاً من الوزارة على استقرار العملية التربوية ونظراً لارتفاع قيمة تكاليف أجور الخدمات والميزات الإضافية التي تقدمها المؤسسات التعليمية الخاصة وعدم تناسب قيمة النقطة المحددة للأجور والميزات مع الوضع الحالي بالتصنيف، تم التأكيد على التقيد بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤م وتعليماته التنفيذية المعدلة واللائحة التنظيمية الداخلية.

وأوضح أن الوزارة طلبت من مديريات التربية مؤخراً تطبيق أحكام المادة ٣٧ من التعليمات التنفيذية للمرسوم ٥٥ لعام ٢٠٠٤م بإعلام المؤسسة المديرية وأولياء الأمور بأجور الخدمات والميزات الإضافية والنقل قبل بدء التسجيل مع الالتزام بعدم زيادتها خلال العام الدراسي والنقل إلا في حال صدور قرارات بزيادة أسعار المحروقات، وضرورة إعلان الأقساط وأجور الخدمات والميزات الإضافية بشكل بارز في لوحة الإعلانات الخاصة بالمؤسسة ومنح أولياء الأمور إيصالاً موضحاً فيه اسم المؤسسة بالمبالغ المسددة من قبلهم وبشكل مفصل تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف منها ومساءلة المعنيين بالإشراف عليها في حال عدم إبلاغهم عنها، وعدم زيادة القسط المدرسي المعتمد أصولاً والمحدد بالبلاغ الوزاري رقم ٥٤٣/١٥٧٥ (٥/٤) تاريخ ٢٠٢٢/٦/١٦م والتقيد به كل حسب فئة تصنيفه وعدم استيفاء أي مبالغ إضافية.

كما تم التأكيد على البلاغ الوزاري رقم ٥٤٣/١١٧٨ (٨/٤) تاريخ ٢٠٢١/٦/١٠م المتضمن التصنيف المحدد للمؤسسات التعليمية الخاصة.

وختم مدير التعليم تصريحه لـ«الوطن» إنه سيتم بعد انتهاء الدورة الامتحانية الثانية عقد اجتماع للمؤسسات التعليمية الخاصة لبحث جميع القضايا التي من شأنها توضيح كل هذه الإجراءات والوصول إلى صيغة عمل واضحة تخدم العملية التربوية.

> التربية تشرعن للمدارس الخاصة زيادة أجور النقل مع زيادة أسعار المحروقات

إيرادات العام الحالي ٦,٩ مليارات ليرة

انتبهوا هذه أرقام ليست جيدة.. عدد المنشآت ١٠١٥ المنتج منها ٣١٢ فقط!!

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير المدينة الصناعية بحسياء محمد عامر الخليل في تصريح لـ«الوطن» تنامي حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية بحسياء عاماً بعد عام، لافتاً إلى أن حجم الاستثمارات وصل إلى أكثر من ٢٤٧,٨ مليار ليرة سورية وذلك بعد دخول ٤٧ مستثمراً جديداً منذ بداية العام الجاري.

وأشار إلى أن هذه الاستثمارات توفر منتجات ذات قيمة عالية، إضافة إلى إيجاد نحو ٢٧,٥ ألف فرصة عمل (لعمال دائمين في المنشآت الصناعية وعمال يعملون في البناء وتجهيزات المنشآت)، منوهاً بالجهود التي بذلتها الحكومة لتوفير المناخ الملائم والتسهيلات اللازمة للمستثمرين الأمر الذي انعكس إيجاباً على زيادة عدد المنشآت الصناعية في حسياء الصناعية.

وبين الخليل أن عدد المنشآت الصناعية وصل إلى ١٠١٥ منشأة منها ٣١٣ منشأة عاملة ومنتجة و٧٠٢ منشأة قيد الإنشاء، بواقع ٢٣٥ مقسماً في المنطقة الغذائية، و٤١١ مقسماً في المنطقة الهندسية، و٢٧٣ مقسماً في المنطقة الكيميائية، و٥٤ في المنطقة النسيجية، و٤٢ مقسماً في المنطقة الخدمية، مشيراً إلى أن نسبة المساحة المبيعة تبلغ نحو ٧٧ بالمئة من مجمل مساحة المنطقة الصناعية بحسياء.

ولفت الخليل إلى أن حجم الإيرادات السنوية المحققة بالمدينة الصناعية في العام الحالي وصل إلى ما يزيد على ٦,٩ مليارات ليرة سورية، على حين بلغ الإنفاق على المشروعات المنفذة في المدينة الصناعية نحو ١,٤٦٥ مليار ليرة.

وحول التسهيلات الإدارية الجديدة المقدمة للمستثمرين في حسياء الصناعية قال الخليل: إن هناك حزمة من التسهيلات التي أطلقتها الإدارة خلال الأشهر القليلة الماضية لاسيما تفعيل العمل في خدمة النافذة الواحدة لتكون واحدة من أهم بوابات الإصلاح الإداري التي تمكن المستثمرين من الحصول على كل الوثائق والكتب الخاصة بأعمالهم لكونها تضم كل الدوائر العاملة في المدينة الصناعية بحسياء، إضافة إلى الخدمة الجديدة التي أنجزت والمتمثلة بحجز المقاسم عبر الإنترنت لتكون واحدة من خطوات الإصلاح الاقتصادي والإداري.

وشدد الخليل على أهمية تطوير وتحسين البنى التحتية المقدمة للمستثمرين من حيث (الطرق والكهرباء والهاتف والمياه)، مؤكداً على متابعة كل أعمال الصيانة المرتبطة بهذه البنى، إضافة إلى تحسين المشهد الجمالي في المدينة الصناعية بحسياء.

> الإنفاق على المشروعات المنفذة نحو ١,٤٦٥ مليار